ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى بيان دور إدارة المخاطر بأبعادها المتمثلة في (قوائم المخاطر، برنامج الانتقائية، برنامج التاجر الملتزم) في تحقيق التوازن بين التسهيل والرقابة في مصلحة الجمارك اليمنية. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكانت الاستبانة أداة رئيسة للحصول على بيانات الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من (١٤١) فردًا من العاملين في مصلحة الجمارك، وتم أختيار العينة وفقاً لأسلوب المسح الشامل، وعولجت البيانات باستخدام حزمة البرامج الإحصائية الاجتماعية (SPSS) بواسطة مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها: أن هناك دورًا ذا دلالة إحصائية لإدارة المخاطر في تحقيق التوازن بين التسهيل والرقابة بمصلحة الجمارك اليمنية، وأن بُعدي برنامج التاجر الملتزم وقوائم المخاطر الجمركية المختلفة يسهمان في تحقيق مستوى التوازن بين التسهيل والرقابة، ويمكن الاعتماد عليهما في تحقيق مستوى التوازن بين التسهيل والرقابة بمصلحة الجمارك اليمنية، في حين أن بعد برنامج الانتقائية ليس له دور فعلي في تحقيق مستوى التوازن بين التسهيل والرقابة بمصلحة الجمارك اليمنية، وأن مستوى تطبيق إدارة المخاطر في مصلحة الجمارك جاء عاليًا، وحصل محور برنامج التاجر الملتزم على الرتبة الأولى، وحصل محور برنامج الانتقائية على الرتبة الثانية، وحصل محور قوائم المخاطر الجمركية المختلفة على الرتبة الثالثة، وأن مستوى تطبيق التوازن بين التسهيل والرقابة في مصلحة الجمارك جاء عاليًا، وحصل محور التسهيل على الرتبة الأولى، وحصل محور الرقابة على الرتبة الثانية.

وقدمت الدراسة عددًا من التوصيات، أهمها: تعزيز مستوى ممارسات إدارة المخاطر في الجمارك اليمنية؛ نظرًا لدورها المهم وأثرها الواضح في تحسين مستوى أداء العمليات الجمركية وتحقيق التوازن بين التسهيل والرقابة، والتوسع في حجم التسهيلات والامتيازات الجمركية الممنوحة للمستوردين الملتزمين، وتعزيز الدور الرقابي الجمركي، والعمل على تحديث وتطوير معايير إدارة المخاطر بشكل دوري ومستمر.